https://jsrhs.rcc.edu.ly/
ISSN: 3078-4611
Vol.3 No.2(2026), 151- 166
Article history:
Received:07/10/2026
Accepted:09/11/2026
Published:10/11/2026

مجلة البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية

JSRHS

أثر عدم الاستقرار السياسي على التجارة الخارجية خلال الفترة (2000–2023)
دراسة قياسية للحالة الليبية باستخدام نموذج (ARDL) واختبارات الكسر الهيكلي

أحمد سعد محمد أبوفناس

محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة مصراتة.

https://orcid.org/0009-0007-1256-4072
ahmed.s.abufanas@gmail.com
https://doi.org/10.36602/jsrhs.2026.3.2.10

The Impact of Political Instability on Foreign Trade (2000–2023): An Econometric Study of the Libyan Case Using the ARDL Model and Structural Break Tests

Ahmed Saad Abu Fanas

Abstract:
The study aimed to analyze and evaluate the impact of political stability on foreign trade performance in Libya, while controlling for key macroeconomic determinants, namely global oil prices, Gross Domestic Product (GDP), and the exchange rate. The research problem lies in attempting to systematically separate the impact of external oil market shocks from domestic institutional and political shocks within a highly sensitive, rentier environment. To achieve this objective, the study employed an econometric approach utilizing the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) bounds testing approach to cointegration, alongside an Error Correction Model (ECM) to capture short- and long-term dynamics, in tandem with the Chow test to detect structural breaks.
The econometric estimations yielded several substantive empirical results, most notably confirming the existence of a long-run equilibrium relationship between foreign trade and its independent determinants. The findings revealed that oil prices exert a statistically significant positive effect in the long run, underscoring the persistent structural dominance of the hydrocarbon sector and the linkage of the external sector to global price fluctuations. The central finding of the study demonstrates a statistically significant, independent positive impact of political stability on the level of trade openness. This implies that the institutional environment constitutes a standalone explanatory variable, and that foreign trade performance cannot be reduced solely to oil price shocks. Conversely, the Chow test provided no evidence of a distinct structural break in the year 2011, indicating that the impact of instability has been cumulative and protracted over time. This methodologically justifies the preference for using a continuous political stability index rather than binary dummy variables.
Keywords: Foreign Trade, Political Instability, Trade Openness, Structural Vulnerability, Hydrocarbon Sector, Domestic Shocks.

الملخص:
هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم أثر الاستقرار السياسي على أداء التجارة الخارجية في ليبيا مع التحكم في عدد من المحددات الاقتصادية الكلية الرئيسية والمتمثلة في أسعار النفط العالمية، الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف. وتكمن مشكلة الدراسة في محاولة الفصل المنهجي بين أثر صدمات الأسواق النفطية الخارجية والصدمات المؤسسية السياسية الداخلية في بيئة ريعية شديدة الحساسية. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على أسلوب قياسي يتمثل في اختبار حدود التكامل المشترك ضمن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

الموزعة (ARDL)، ونموذج تصحيح الخطأ لضبط الديناميكيات قصيرة وطويلة الأجل، بالتوازي مع تطبيق اختبار (Chow) للكشف عن الكسور الهيكلية.

وقد أسفرت التقديرات القياسية عن مجموعة من النتائج التطبيقية الجوهرية؛ أبرزها ثبوت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التجارة الخارجية ومحدداتها المستقلة. وأظهرت النتائج أن لأسعار النفط تأثيراً موجباً ومعنوياً إحصائياً في الأجل الطويل، مما يؤكد استمرار الهيمنة الهيكلية لقطاع الهيدروكربونات وارتباط القطاع الخارجي بالتقلبات السعرية العالمية. وتتمثل النتيجة المركزية للدراسة في إثبات وجود أثر مستقل موجب ومعنوي إحصائياً للاستقرار السياسي (Political Stability) على مستوى الانفتاح التجاري، مما يعني أن البيئة المؤسسية تمثل متغيراً تفسيرياً قائماً بذاته ولا يمكن اختزال أداء التجارة الخارجية في الصدمات السعرية للنفط فقط. وفي المقابل لم يقدم اختبار (Chow) دليلاً على وجود كسر هيكلي منفرد عند عام 2011، مما يشير إلى أن أثر عدم الاستقرار كان تراكمياً وممتداً عبر الزمن، وهو ما يبرر منهجياً تفضيل استخدام مؤشر مستمر للاستقرار السياسي بدلاً من المتغيرات الصورية الثنائية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، عدم الاستقرار السياسي، الانفتاح التجاري، الهشاشة الهيكلية، قطاع الهيدروكربونات، الصدمات الداخلية.

1. المقدمة:

تشكل التجارة الخارجية القناة المحورية لاندماج الاقتصادات الريعية الصغيرة في منظومة الاقتصاد العالمي، والمحدد الأساسي لقدرتها التمويلية واستقرار ميزان مدفوعاتها (Trading Economics, 2026)، إلا أن هذه القناة تتسم بـ الهشاشة الهيكلية المفرطة عندما يقترن هذا الانفتاح بضعف التنويع الاقتصادي، والتركز السلعي الحاد، وعدم الاستقرار المؤسسي. وتُمثل الدولة الليبية نموذجاً مثاليا لهذه الإشكالية؛ إذ يستمد نمو اقتصادها وعوائده من قطاع الهيدروكربونات الذي يستأثر بـ أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 95% من الصادرات، و90% من الإيرادات العامة (Trading Economics, 2026).

إن هذه البنية الريعية تجعل أداء التجارة الخارجية الليبية ليس رهيناً فقط للتقلبات في أسواق النفط العالمية (صدمات الطلب والعرض الخارجي)، بل تجعلها عرضة مباشرة للاضطرابات السياسية والأمنية المحلية التي توقف سلاسل الإنتاج والتصدير. وتكشف بيانات البنك الدولي عن تذبذبات حادة في مؤشر الانفتاح التجاري (نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الإجمالي)، إذ تراجع من 108% عام 2009 إثر الاضطرابات الأمنية عام 2011، قبل أن يرتفع مجدداً إلى 156% عام 2023 بفضل التعافي المؤقت والبطيء للإنتاج. هذا المسار المتذبذب يثير تساؤلاً جوهرياً حول ما إذا كانت صدمات أسعار النفط وحدها قادرة على تفسير ديناميكيات التجارة الخارجية الليبية، أم أن متغير عدم الاستقرار السياسي يمتلك قوة تفسيرية مستقلة وأكثر عمقاً في صياغة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

2. المشكلة البحثية:

تتبلور المشكلة البحثية في حالة التداخل والتشابك الهيكلي بين أثر التقلبات السعرية العالمية للنفط وأثر عدم الاستقرار السياسي والأمني الداخلي على أداء التجارة الخارجية في ليبيا. فعلى الرغم من أن عام 2011 مثّل نقطة تحول جيوسياسية أدخلت الاقتصاد الليبي في نفق الانقسام المؤسسي، وازدواجية السلطات السيادية، وتكرار الإغلاقات للحقول والموانئ النفطية، إلا أن الأدبيات لم تفصل بدقة بين أثر الصدمة الخارجية (السعر) والصدمة الداخلية (السياسة).

فقد ترتب على عدم الاستقرار الداخلي تراجع حاد في الناتج الحقيقي بنسب تراوحت بين 40% و50% خلال الفترة (2011–2013) وهبوطاً قياسياً بنسبة 73.9% عام 2016، متزامناً مع انخفاض الإنتاج النفطي من 1.34 مليون برميل يومياً عام 2010 إلى أقل من 0.3 مليون برميل في سنوات الإغلاق (الكيلاني، 2024). هذا التداخل يفرض معضلة منهجية؛ حيث يؤدي إغفال الوزن النسبي لعدم

الاستقرار السياسي كمتغير تفسيري مستقل إلى تحيز الحذف (Omitted Variable Bias) عند نمذجة محددات التجارة الخارجية، مما يحد من قدرة صانعي السياسات على صياغة استراتيجيات تحوطية ملائمة لبيئات الصراع.

ومن الناحية النظرية، يربط الأدب الاقتصادي بين عدم الاستقرار السياسي وضعف الأداء الاقتصادي من خلال عدد من القنوات تأتي في مقدمتها ارتفاع درجة عدم اليقين المؤسسي. فحين تضعف قدرة الدولة على حماية حقوق الملكية وإنفاذ العقود وضمان استقرار البيئة التنظيمية، ترتفع تكاليف المعاملات والاستثمار والتأمين والشحن، وقد تنخفض رغبة الشركاء والمستثمرين الأجانب في الدخول في علاقات اقتصادية وتجارية طويلة الأجل (Carmignani, 2003). وفي الاقتصادات الريعية، قد يكون هذا التأثير أكثر حدة، لأن عدم الاستقرار السياسي والأمني يمكن أن يؤدي بصورة مباشرة إلى تعطيل المنشآت الإنتاجية والموانئ وخطوط النقل وسلاسل التصدير. وفي الحالة الليبية يكتسب هذا الأمر أهمية إضافية بسبب التركز الشديد للصادرات في قطاع النفط، مما يجعل من الضروري التمييز بين أثر الصدمات الخارجية المرتبطة بأسعار النفط العالمية وأثر الصدمات السياسية والمؤسسية المحلية.

وانطلاقاً من هذه الفجوة، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر عدم الاستقرار السياسي على التجارة الخارجية في ليبيا ضمن إطار قياسي يسمح بالفصل بين التأثيرات السياسية الداخلية والصدمات الاقتصادية الخارجية. ويتمثل السؤال البحثي الرئيسي في الآتي: هل أحدث عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011 أثراً مستقلاً ومعنوياً إحصائياً على المستوى التوازني للتجارة الخارجية في الأجل الطويل بعد التحكم في أثر تقلبات أسعار النفط العالمية والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف؟ ويتفرع عن هذا السؤال اهتمام إضافي بتحديد ما إذا كان عام 2011 قد مثّل كسراً هيكلياً أدى إلى تغير معالم العلاقة بين التجارة الخارجية ومحدداتها الاقتصادية.

3. منهج الدراسة والفرضيات:

للإجابة عن سؤال المشكلة البحثية تعتمد الدراسة على منهج اختبار حدود التكامل المشترك ضمن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL Bounds Testing)، بما يسمح بتقدير العلاقات الديناميكية قصيرة وطويلة الأجل بين التجارة الخارجية ومحدداتها. كما تستخدم الدراسة اختبارات الكسر الهيكلي، وبصفة خاصة منهج Bai–Perron، لتحديد ما إذا كانت التحولات السياسية والأمنية قد ارتبطت بتغيرات هيكلية ذات دلالة إحصائية في مسار التجارة الخارجية الليبية. ويتيح هذا الإطار المنهجي التمييز بدرجة أكبر من الدقة بين التأثير الناتج عن تقلبات أسعار النفط العالمية والتأثير المستقل لعدم الاستقرار السياسي المحلي، بدلاً من افتراض أن جميع التحولات في التجارة الليبية ترجع إلى طبيعة الاقتصاد النفطي وحدها.

وللإجابة عن هذه الأسئلة، تنطلق الدراسة من ثلاث فرضيات رئيسية:

• الأولى: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (Integration) بين الانفتاح التجاري الليبي ومحدداته الاقتصادية الكلية المستقلة.

• الثانية: وجود أثر سلبي معنوي إحصائيا لعدم الاستقرار السياسي على مستوى التجارة الخارجية وبشكل مستقل عن التقلبات السعرية للنفط.

• الثالثة: وجود كسر هيكلي في السلسلة الزمنية للتجارة الخارجية الليبية يتزامن زمنياً مع التحولات السياسية عام 2011 مما يغير في المعلمات الهيكلية للنموذج.

وتتمثل القيمة المضافة للدراسة في عدة جوانب كونها:

• تقدم إطاراً قياسياً لدراسة أثر عدم الاستقرار السياسي على التجارة الخارجية في اقتصاد ريعي صغير كالاقتصاد الليبي متجاوزة بذلك الطابع الوصفي الذي غلب على جانب من الدراسات السابقة المتعلقة بالحالة الليبية.

• تسعى إلى الفصل المنهجي والإحصائي بين أثر تقلبات السوق العالمية للنفط وأثر العامل السياسي والمؤسسي المحلي، وهو تمييز بالغ الأهمية في تفسير أداء الاقتصاد الليبي.

• تجمع بين تحليل التكامل المشترك واختبارات الكسور الهيكلية لتحديد ما إذا كانت أحداث عام 2011 قد غيرت بصورة جوهرية طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية ومحدداتها الاقتصادية.

ومن الناحية التطبيقية، يمكن أن توفر النتائج أدلة تساعد صانعي السياسات على فهم أهمية الاستقرار المؤسسي، إلى جانب تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، في تعزيز قدرة الاقتصاد الليبي على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية.

4. مراجعة الدراسات السابقة والسياق الاقتصادي والتجاري الليبي:

يمكن القول بأن معظم الأدبيات النظرية المتعلقة بأثر عدم الاستقرار السياسي على التجارة الخارجية تعتمد على فكرة أن ارتفاع درجة عدم اليقين السياسي والمؤسسي يمكن أن يؤثر سلباً في النشاط التجاري من خلال عدة قنوات مترابطة. فضعف الاستقرار السياسي يرفع تكاليف المعاملات والتأمين والشحن، ويزيد من المخاطر التي يواجهها المستثمرون الأجانب، كما قد يضعف قدرة الدولة على إنفاذ العقود وحماية حقوق الملكية عبر الحدود. وتزداد أهمية هذه القنوات في الاقتصادات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على تصدير الموارد الطبيعية، حيث لا يقتصر أثر عدم الاستقرار على زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي، بل يمكن أن يمتد مباشرة إلى تعطيل البنية التحتية الإنتاجية والتصديرية، بما في ذلك الحقول والموانئ وخطوط النقل. ومن ثم قد يتحول عدم الاستقرار السياسي في مثل هذه الاقتصادات من مجرد عامل مؤسسي يؤثر في القرارات الاقتصادية إلى صدمة مباشرة تؤثر في القدرة الفعلية على الإنتاج والتصدير.

وتبرز الأحداث الليبية كحالة ملائمة لاختبار هذه العلاقة، نظراً للتركيز الشديد لهيكل صادراتها على قطاع النفط والغاز واعتماد الاقتصاد الكلي بدرجة كبيرة على العائدات النفطية. ويعكس واقع التجارة الخارجية الليبية هذه الخصائص بوضوح؛ فبحسب بيانات قاعدة WITS التابعة للبنك الدولي، بلغت صادرات ليبيا من السلع نحو 35.2 مليار دولار في عام 2023، مقابل واردات بلغت نحو 20.5 مليار دولار. كما قدّر البنك الدولي فائض الميزان التجاري الخارجي بنحو 14.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه، مقارنة بنحو 27.6% في العام السابق، وهو ما يعكس درجة التقلبات المرتفعة في أداء القطاع الخارجي وارتباطها الوثيق بمستويات إنتاج النفط وتصديره (World Bank/WITS, n.d).

كما تشير بيانات الأونكتاد التي أوردتها مصادر تجارية متخصصة إلى أن النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة والغاز الطبيعي تمثل نحو 94% من إجمالي الصادرات الليبية، بما يعكس مستوى مرتفعاً للغاية من التركز السلعي. وفي المقابل، تتوزع الواردات بين المنتجات النفطية المكررة، والسيارات، والتبغ، والمجوهرات، ومعدات الاتصالات، بينما تتركز العلاقات التجارية جغرافياً في عدد محدود نسبياً من الشركاء؛ إذ تعد إيطاليا وألمانيا وإسبانيا من أهم أسواق الصادرات الليبية، في حين تتصدر الصين وتركيا جانب الواردات (UNCTAD, n.d). وبناء عليه فإن هذا التركز السلعي والجغرافي يجعل الاقتصاد الليبي أكثر حساسية للصدمات الداخلية والخارجية، ولا سيما عندما تؤثر الاضطرابات السياسية بصورة مباشرة في منشآت إنتاج النفط وتصديره.

وقد أصبح هذا الارتباط أكثر وضوحاً بعد عام 2011، حيث شهدت ليبيا سلسلة من الاضطرابات السياسية والأمنية والانقسامات المؤسسية التي رافقها إغلاق متكرر للحقول والموانئ النفطية. ومنذ عام 2013 تكررت عمليات إغلاق المنشآت النفطية الرئيسية نتيجة النزاعات المرتبطة بالشرعية السياسية وتوزيع الموارد والسيطرة على المؤسسات والمنشآت النفطية، الأمر الذي أدى إلى تقلبات حادة في الإنتاج والصادرات والإيرادات العامة. وفي هذا السياق، بيّنت دراسة الكيلاني (2024) أن عدم الاستقرار السياسي بعد عام 2011 أدى إلى

إغلاقات متكررة للحقول والموانئ النفطية، تسببت في خسائر تراكمية تقدر بنحو 180 مليار دولار من إيرادات النفط خلال الفترة الممتدة من يوليو 2013 إلى سبتمبر 2020، إلى جانب تسجيل عجوزات متتالية في ميزان المدفوعات وانخفاض قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية بأكثر من 200% ليتضح من ذلك أن عدم الاستقرار السياسي في الحالة الليبية يمكن أن يؤثر في التجارة الخارجية عبر قناة مباشرة تتمثل في تعطيل القدرة الإنتاجية والتصديرية، إلى جانب القنوات غير المباشرة المرتبطة بارتفاع المخاطر وعدم اليقين.

ولا تقتصر الأدلة المتعلقة بالعلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي على الحالة الليبية. فقد توصلت دراسة بن سانية (2013) في تحليلها للحالة المصرية، إلى وجود علاقة تبادلية قوية بين عدم الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي الكلي، حيث ارتبطت الاضطرابات السياسية بتعطل الاستثمار وتراجع الاحتياطيات الدولية والإيرادات السياحية. وتدعم هذه النتائج الفرضية القائلة بأن الصدمات السياسية يمكن أن تنتقل إلى الاقتصاد الحقيقي والقطاع الخارجي عبر قنوات متعددة. غير أن جانباً مهماً من الأدبيات العربية، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بليبيا اعتمد بصورة رئيسية على التحليل الوصفي والبياني للمؤشرات الاقتصادية، وهو ما يوفر أدلة مهمة على اتجاه وحجم التغيرات، لكنه لا يسمح وحده بتحديد طبيعة العلاقة الديناميكية أو التمييز بصورة دقيقة بين الآثار قصيرة الأجل والتغيرات الهيكلية طويلة الأجل.

من خلال ما سبق وعلى الرغم من وجود أدلة وصفية واضحة على تزامن عدم الاستقرار السياسي في ليبيا مع انخفاض الإنتاج النفطي وتراجع الصادرات واختلال ميزان المدفوعات لا يزال من الضروري اختبار ما إذا كانت هذه التحولات تمثل مجرد صدمات مؤقتة أم أنها أحدثت تغيراً دائماً في العلاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية ومحدداتها. كما تبرز ضرورة التمييز بين أثر عدم الاستقرار السياسي المحلي وأثر التقلبات في أسعار النفط العالمية، لأن الاعتماد الشديد على النفط قد يؤدي إلى الخلط بين تأثير الصدمة السعرية الخارجية وتأثير الصدمة السياسية الداخلية. وعليه، فإن تقييم الأثر المستقل لعدم الاستقرار السياسي يتطلب إطاراً قياسياً يتحكم في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ويأخذ في الاعتبار احتمال وجود كسور هيكلية في السلسلة الزمنية.

إلى جانب ذلك، تتطلب طبيعة التطورات التي شهدها الاقتصاد الليبي اختبار احتمال حدوث تغيرات هيكلية في العلاقة بين التجارة الخارجية ومحدداتها، وفي هذا السياق يمكن استخدام منهج Bai and Perron للكشف عن نقاط الكسر المتعددة، للتحقق مما إذا كانت الأحداث السياسية والأمنية قد غيرت فعلياً معاملات العلاقة الاقتصادية، وليس فقط المستوى المؤقت للمتغير التابع. ويكتسب هذا الجانب أهمية خاصة بالنسبة لعام 2011 وما تلاه من تغيرات سياسية ومؤسسية عميقة، إذ يسمح اختبار الكسور الهيكلية بتحديد ما إذا كانت هذه الأحداث قد شكلت نقطة تحول دائمة في مسار التجارة الخارجية الليبية (Bai & Perron, 2003).

5. المنهجية القياسية:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية السلاسل الزمنية لتحليل أثر عدم الاستقرار السياسي على التجارة الخارجية في ليبيا، مع التحكم في عدد من المحددات الاقتصادية الأساسية، وعلى رأسها أسعار النفط العالمية، والناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف. ونظراً إلى أن الهدف لا يقتصر على قياس التأثيرات الآنية أو قصيرة الأجل، بل يمتد إلى اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، تعتمد الدراسة بصورة رئيسية على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model: ARDL) ومنهج اختبار الحدود للتكامل المشترك الذي طوره Pesaran et al. (2001).

ويعد نموذج ARDL ملائماً لطبيعة الدراسة الحالية لعدة أسباب فهو يسمح بتقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل ضمن إطار قياسي واحد, كما يمكن استخدامه عندما تكون المتغيرات محل الدراسة مزيجاً من سلاسل مستقرة عند المستوى I(0) وأخرى مستقرة بعد أخذ الفرق الأول

I(1) دون اشتراط أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من الرتبة نفسها، شريطة ألا يكون أيا منها متكاملاً من الرتبة الثانية I(2), وكذلك يتميز هذا المنهج بملاءمته النسبية للدراسات التي تعتمد على عينات زمنية محدودة، وهو أمر مهم في حالة الاقتصاد الليبي بالنظر إلى طول السلاسل الزمنية السنوية المتاحة (Pesaran et al, 2001).

1.5 مواصفات النموذج والمتغيرات:

تنطلق الدراسة من العلاقة الوظيفية الآتية:

$$TRADE_t = f(OILP_t, GDP_t, EXR_t, INSTAB_t)$$

حيث يمثل $_tTRADE$ التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة t، ويمثل $OILP_t$ أسعار النفط العالمية، بينما يشير GDP_t إلى الناتج المحلي الإجمالي، وEXR_t إلى سعر الصرف، في حين يمثل $INSTAB_t$ عدم الاستقرار السياسي.

وعليه، يمكن التعبير عن النموذج القياسي الأساسي على النحو التالي:

$$_tTRADE_t = \beta_0 + \beta_1 OILP_t + \beta_2 GDP_t + \beta_3 EXR_t + \beta_4 INSTAB_t + \varepsilon$$

حيث تمثل β_0 الحد الثابت، بينما تمثل β_1 إلى β_4 معاملات المتغيرات التفسيرية، ويمثل ε_t حد الخطأ العشوائي.

وتتمثل أهمية إدراج أسعار النفط بالنموذج في ضرورة عزل التأثير الناتج عن تقلبات الأسواق العالمية للطاقة عن الأثر المستقل لعدم الاستقرار السياسي المحلي، كما يسمح إدراج الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف بالتحكم في التغيرات المرتبطة بحجم النشاط الاقتصادي والقدرة التنافسية الخارجية. أما متغير عدم الاستقرار السياسي، فيمثل المتغير الرئيسي محل الاهتمام في الدراسة، حيث يتم اختبار ما إذا كان له تأثير مستقل ومعنوي في التجارة الخارجية الليبية بعد التحكم في العوامل الاقتصادية الأخرى.

2.5 اختبار خصائص السلاسل الزمنية:

قبل تقدير نموذج ARDL، يتم فحص خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة للتأكد من درجة تكامل كل متغير. وعلى الرغم من أن منهج ARDL يسمح بوجود مزيج من المتغيرات I(0) وI(1) ، فإن التحقق من عدم وجود أي متغير متكامل من الرتبة الثانية I(2) يمثل شرطاً مهماً لتطبيق اختبار الحدود بطريقة صحيحة، لأن القيم الحرجة التي قدمها Pesaran et al. (2001) لا تكون صالحة في حالة وجود متغيرات I(2). ولهذا الغرض يتم إجراء اختبارات جذر الوحدة على المتغيرات عند المستوى وعند الفرق الأول، ويكون الهدف الأساسي من هذه الخطوة تحديد ما إذا كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى أو تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، وبعد التأكد من أن جميع المتغيرات تقع ضمن I(0) أو I(1) ، يتم الانتقال إلى اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بينها.

ويكتسب مفهوم التكامل المشترك أهمية خاصة في تحليل السلاسل الزمنية الاقتصادية، لأنه يسمح بتحديد ما إذا كانت مجموعة من المتغيرات غير المستقرة تتحرك معاً نحو علاقة توازنية طويلة الأجل، وقد أسس Engle and Granger (1987) هذا المفهوم ضمن إطار يسمح بالربط بين وجود التكامل المشترك وإمكانية تمثيل العلاقة بين المتغيرات باستخدام نموذج لتصحيح الخطأ.

3.5 نموذج ARDL واختبار الحدود للتكامل المشترك:

لكي يتم إجراء اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والمتغيرات التفسيرية، تتم إعادة صياغة نموذج ARDL في صورة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted Error Correction Model: UECM) وعلى النحو التالي:

$$\Delta TRADE_t = \alpha_0 + \Sigma\beta_i \Delta TRADE_{t-i} + \Sigma\gamma_i \Delta OILP_{t-i} + \Sigma\delta_i \Delta GDP_{t-i} + \Sigma\theta_i \Delta EXR_{t-i} + \Sigma\lambda_i \Delta INSTAB_{t-i} +$$
$$\varphi_1 TRADE_{t-1} + \varphi_2 OILP_{t-1} + \varphi_3 GDP_{t-1} + \varphi_4 EXR_{t-1} + \varphi_5 INSTAB_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث تشير Δ إلى الفرق الأول للمتغير، وتمثل معاملات المتغيرات المفرقة التأثيرات الديناميكية قصيرة الأجل، بينما تمثل معاملات المتغيرات في مستوياتها المتباطئة المعلومات المتعلقة بالعلاقة التوازنية طويلة الأجل.

ويتم تحديد عدد فترات الإبطاء المناسبة وفق معيار معلومات إحصائي مناسب، مع مراعاة حجم العينة والحفاظ على نموذج مقتصد في عدد المعلمات. وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة في حالة الدراسة الحالية، لأن استخدام عدد كبير من فترات الإبطاء في عينة محدودة قد يؤدي إلى فقدان عدد كبير من درجات الحرية وإضعاف كفاءة التقدير.

بعد ذلك يتم تطبيق اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهج Pesaran et a. (2001) وتتمثل فرضية العدم في عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والمتغيرات التفسيرية:

$$H_0: \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = \varphi_4 = \varphi_5 = 0$$

في مقابل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك:

$$H_1: \varphi_1, \varphi_2, \varphi_3, \varphi_4, \varphi_5 \neq 0$$

ويستند القرار إلى مقارنة إحصائية F المحسوبة بالقيم الحرجة للحدين الأدنى والأعلى التي قدمها Pesaran et al.(2001) فإذا تجاوزت قيمة F المحسوبة الحد الأعلى I(1)، تُرفض فرضية العدم ويُستنتج وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، أما إذا كانت قيمة F أقل من الحد الأدنى I(0) ، فلا توجد أدلة كافية على وجود تكامل مشترك، وفي حال وقوع الإحصائية بين الحدين تكون النتيجة غير حاسمة.

4.5 تقدير العلاقة طويلة الأجل:

في حال إثبات وجود التكامل المشترك، يتم تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل لتحديد حجم واتجاه تأثير كل متغير على التجارة الخارجية الليبية.

ويحظى معامل عدم الاستقرار السياسي α4 باهتمام خاص في الدراسة. فإذا كان هذا المعامل سالباً ومعنوياً إحصائياً، فإن ذلك يوفر دليلاً على أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى انخفاض التجارة الخارجية في الأجل الطويل حتى بعد التحكم في أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف.

كما تسمح معاملات أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف بتقييم الأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية مقارنة بالعامل السياسي في تفسير تطورات القطاع الخارجي الليبي.

ويمكن تمثيل العلاقة طويلة الأجل بالشكل التالي:

$$TRADE_t = \alpha_0 + \alpha_1 OILP_t + \alpha_2 GDP_t + \alpha_3 EXR_t + \alpha_4 INSTAB_t + \mu_t$$

5.5 نموذج تصحيح الخطأ والديناميكيات قصيرة الأجل:

بعد إثبات وجود علاقة تكامل مشترك، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model: ECM) لتحليل الديناميكيات قصيرة الأجل وسرعة عودة المتغير التابع إلى مساره التوازني طويل الأجل. وتستند هذه الفكرة إلى مبدأ أن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يسمح بتمثيل انحرافاتها قصيرة الأجل ضمن آلية لتصحيح الخطأ (Engle & Granger, 1987).

ويتم صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta TRADE_t = \alpha_0 + \Sigma\beta_i \Delta TRADE_{t-i} + \Sigma\gamma_i \Delta OILP_{t-i} + \Sigma\delta_i \Delta GDP_{t-i} + \Sigma\theta_i \Delta EXR_{t-i} + \Sigma\lambda_i \Delta INSTAB_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث يمثل ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ المتباطئ لفترة واحدة، بينما يمثل ψ معامل سرعة التكيف نحو التوازن طويل الأجل.

ويتوقع أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالباً ومعنوياً إحصائياً حيث تشير الإشارة السالبة إلى وجود آلية تصحيح تعيد التجارة الخارجية تدريجياً إلى مستوى التوازن بعد حدوث صدمة قصيرة الأجل. كما تعكس القيمة المطلقة للمعامل النسبة التي يتم تصحيحها من الاختلال خلال فترة زمنية واحدة. فعلى سبيل المثال، إذا بلغ معامل تصحيح الخطأ 0.50− فإن ذلك يعني أن نحو 50% من الاختلال عن مستوى التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه خلال عام واحد.

6.5 تحليل عدم الاستقرار السياسي والكسور الهيكلية:

لا تفترض الدراسة أن العلاقة بين التجارة الخارجية ومحدداتها ظلت ثابتة طوال فترة التحليل، وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في الحالة الليبية بسبب التغيرات السياسية والمؤسسية والأمنية الكبيرة التي حدثت بعد عام 2011، والتي انعكست بصورة مباشرة على إنتاج النفط والصادرات والنشاط الاقتصادي. وتشير الأدلة الخاصة بالحالة الليبية إلى أن عدم الاستقرار السياسي ارتبط بإغلاق المنشآت النفطية وتراجع الإنتاج والصادرات واختلال مؤشرات الاقتصاد الكلي (الكيلاني، 2024)، ولهذا السبب لا يقتصر التحليل على إدراج متغير عدم الاستقرار السياسي داخل نموذج ARDL، بل يتم أيضاً اختبار احتمال وجود كسور هيكلية في العلاقة بين التجارة الخارجية ومحدداتها.

ويتم التركيز بصورة أولية على عام 2011 باعتباره نقطة تحول جوهرية في الاقتصاد الليبي، مع اختبار ما إذا كانت العلاقة بين المتغيرات قد تغيرت بعد هذا العام. كما يتم استخدام منهج Bai and Perron (2003) للكشف عن وجود كسور هيكلية متعددة دون اشتراط تحديد جميع تواريخها مسبقاً.

ويتميز منهج Bai–Perron بإمكانية الكشف عن عدة نقاط تحول في السلسلة الزمنية، وهو أمر يتلاءم مع الحالة الليبية، حيث لم تقتصر الاضطرابات الاقتصادية والسياسية على عام 2011 وحده، بل شهدت السنوات التالية مراحل مختلفة من الصراع والانقسام السياسي وإغلاق المنشآت النفطية. ومن ثم يسمح هذا الاختبار بتحديد ما إذا كانت هناك نقاط تحول إضافية أدت إلى تغير جوهري في معلمات العلاقة بين التجارة الخارجية ومحدداتها (Bai & Perron, 2003).

كما يتيح الجمع بين متغير عدم الاستقرار السياسي وتحليل الكسور الهيكلية التمييز بين نوعين من التأثير، الأول: يتمثل في الأثر المباشر لعدم الاستقرار السياسي في مستوى التجارة الخارجية، بينما يتمثل الثاني: في احتمال أن تكون الصدمات السياسية قد غيرت الهيكل الاقتصادي نفسه وطبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية ومحدداتها على المدى الطويل.

7.5 الاختبارات التشخيصية واستقرار النموذج:

تخضع نماذج ARDL المقدرة لمجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من سلامة المواصفات القياسية وموثوقية النتائج، وتشمل هذه الاختبارات التحقق من عدم وجود ارتباط تسلسلي في البواقي، وعدم وجود مشكلة جوهرية في عدم تجانس التباين، إضافة إلى فحص خصائص توزيع البواقي، كما يتم اختبار استقرار معاملات النموذج بمرور الزمن، وتكتسب اختبارات الاستقرار أهمية خاصة في الدراسة الحالية بسبب الطبيعة غير المستقرة للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة. فإذا كانت معاملات النموذج غير مستقرة، فقد يشير ذلك إلى أن العلاقة بين التجارة الخارجية ومحدداتها تغيرت نتيجة أحداث سياسية أو اقتصادية رئيسية، وهو ما يدعم الحاجة إلى تفسير النتائج بالتوازي مع اختبارات الكسور الهيكلية.

وبالتالي لا تعتمد الدراسة على المعنوية الإحصائية للمعاملات فقط، بل يتم تقييم صلاحية النموذج ككل من خلال الاختبارات التشخيصية واختبارات الاستقرار قبل استخلاص الاستنتاجات الاقتصادية النهائية.

8.5 استراتيجية التقدير:

بناءً على ما سبق تتبع الدراسة التسلسل القياسي الآتي: تبدأ أولاً بفحص خصائص استقرارية المتغيرات والتأكد من عدم وجود أي سلسلة I(2), ثم يتم تحديد فترات الإبطاء المناسبة وتقدير نموذج ARDL، يلي ذلك إجراء اختبار الحدود للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك وفق Pesaran et al (2001), وفي حال إثبات وجود العلاقة طويلة الأجل، يتم تقدير معاملات الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ لتحليل التأثيرات قصيرة الأجل وسرعة العودة إلى التوازن، استناداً إلى مفهوم التكامل المشترك وتصحيح الخطأ الذي طوره (Engle and Granger 1987), وبعد ذلك يتم فحص احتمال وجود تغيرات هيكلية باستخدام منهج Bai and Perron (2003)، إلى جانب تقييم أثر التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011.

وأخيراً يتم إجراء الاختبارات التشخيصية واختبارات استقرار النموذج للتأكد من متانة النتائج قبل تفسيرها اقتصادياً. وتتيح هذه الاستراتيجية مجتمعةً الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة من خلال تحديد ما إذا كان عدم الاستقرار السياسي قد أثّر في التجارة الخارجية الليبية بصورة مستقلة عن تقلبات أسعار النفط، وما إذا كان هذا التأثير مؤقتاً في الأجل القصير أم ممتداً إلى العلاقة التوازنية طويلة الأجل، إضافة إلى تحديد ما إذا كانت التحولات السياسية قد أدت إلى كسور هيكلية في مسار التجارة الخارجية الليبية.

6. الإحصاءات الوصفية ومصفوفة الارتباط:

يعرض الجدول (1) الخصائص الوصفية للمتغيرات بصيغتها المستخدمة في التقدير. وتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لكل من الانفتاح التجاري (LTRADE)، وأسعار النفط (LOILP)، والناتج المحلي الإجمالي (LGDP)، وسعر الصرف (LEXR)، بينما تم الاحتفاظ بمؤشر الاستقرار السياسي (Political Stability: PS) في مستواه الأصلي نظراً إلى احتوائه على قيم سالبة.

جدول (1) الإحصاءات الوصفية

المتغير	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	Jarque–Bera (p)
LTRADE	4.404	4.508	0.405	3.716	5.101	0.726
LOILP	4.087	4.167	0.484	3.178	4.727	0.433
LGDP	24.654	24.621	0.381	23.743	25.286	0.572
LEXR	0.424	0.233	0.590	−0.669	1.500	0.338
Political Stability (PS)	−1.112	−1.604	1.127	−2.294	0.523	0.213

ملاحظة: جميع المتغيرات مستخدمة بصيغتها اللوغاريتمية باستثناء مؤشر الاستقرار السياسي (PS). وتمثل القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque–Bera فرضية العدم الخاصة بالتوزيع الطبيعي. المصدر: حسابات الباحث.

توضح النتائج وجود تباين ملحوظ في مؤشر الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت قيمته بين 2.294− و0.523، وبلغ متوسطه 1.112− ويعكس المتوسط السالب حالة الضعف النسبي في الاستقرار السياسي التي شهدتها ليبيا خلال جزء مهم من فترة الدراسة، ولا سيما خلال السنوات التي أعقبت عام 2011.

كما تشير نتائج اختبار Jarque–Bera إلى عدم رفض فرضية التوزيع الطبيعي للمتغيرات عند مستوى معنوية 5%، حيث تجاوزت جميع القيم الاحتمالية هذا المستوى، ومع ذلك فإن هذه النتائج تقدم وصفاً أولياً للبيانات، في حين تعتمد صلاحية تحليل السلاسل الزمنية بصورة أساسية على خصائص الاستقرارية والتكامل التي يتم فحصها لاحقاً. ويعرض الجدول (2) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

جدول (2) مصفوفة الارتباط

	LTRADE	LOILP	LGDP	LEXR	PS
LTRADE	1.000	0.514	0.061	0.535	0.152
LOILP	0.514	1.000	0.725	0.337	−0.311
LGDP	0.061	0.725	1.000	−0.028	−0.150
LEXR	0.535	0.337	−0.028	1.000	−0.489
PS	0.152	−0.311	−0.150	−0.489	1.000

ملاحظة: القيم تمثل معاملات ارتباط بيرسون الثنائية بين المتغيرات.

يظهر أعلى ارتباط بين المتغيرات المستقلة بين LOILP وLGDP، حيث بلغ معامل الارتباط 0.725. وتبدو هذه العلاقة منطقية في اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع النفطي، نظراً إلى الارتباط الوثيق بين أسعار النفط والأداء الاقتصادي الكلي في ليبيا، وعلى الرغم من ارتفاع هذا الارتباط نسبياً فإنه لا يقترب من الارتباط الكامل، ومن ثم لا يوفر بمفرده دليلاً على وجود مشكلة حادة في التعدد الخطي. كما يظهر ارتباط سالب معتدل بين سعر الصرف والاستقرار السياسي بلغ 0.489− ، مما يشير بصورة أولية إلى تزامن فترات تراجع الاستقرار السياسي مع ارتفاع قيمة متغير سعر الصرف، أي انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار.

1.6 نتائج اختبار جذر الوحدة:

من المهم قبل تطبيق منهج ARDL أن يتم فحص درجة تكامل المتغيرات باستخدام اختبار Augmented Dickey–Fuller (ADF) وتنبع أهمية هذه الخطوة من ضرورة التأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الرتبة الثانية I(2)، وهو شرط أساسي لصلاحية تطبيق اختبار الحدود وفق Pesaran et al (2001).

جدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة ADF

المتغير	pعند المستوى	pعند الفرق الأول	درجة التكامل
LTRADE	0.195	0.000	I(1)
LGDP	0.290	0.031	I(1)
LOILP	0.124	0.001	I(1)
LEXR	0.696	0.001	I(1)
Political Stability (PS)	0.000	—	I(0)

ملاحظة: تمثل القيم المعروضة القيم الاحتمالية لاختبار ADF تحت فرضية العدم بوجود جذر وحدة.

توضح النتائج أن LTRADE وLGDP وLOILP وLEXR غير مستقرة عند المستوى، لكنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، وبالتالي فهي متكاملة من الرتبة الأولى I(1)، في المقابل يتضح أن مؤشر الاستقرار السياسي (PS) مستقر عند المستوى أي I(0).

وبالتالي تتكون مجموعة المتغيرات من مزيج من I(0) وI(1)، مع عدم وجود أي متغير I(2)، وهو ما يوفر مبرراً قياسياً مناسباً لاستخدام منهج ARDL واختبار الحدود للتكامل المشترك (Pesaran et al, 2001).

2.6 اختبار الحدود للتكامل المشترك:

تم تقدير نموذج ARDL (1,1,1,1,1) واستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) لإجراء اختبار الحدود، وبلغت إحصائية F المحسوبة 4.261.

جدول (4) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

مستوى المعنوية	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
10%	2.270	3.354
5%	2.637	3.791
1%	3.420	4.706

F-statistic = 4.261

تتجاوز إحصائية F المحسوبة الحد الأعلى I(1) عند مستوى معنوية 5%، والبالغ 3.791 ولذلك يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. وتشير النتيجة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وأسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والاستقرار السياسي، ومن ثم توفر نتائج اختبار الحدود دعماً تجريبياً للفرضية الأولى للدراسة التي تفترض وجود علاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية ومحدداتها الاقتصادية والسياسية. ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أن قيمة F لا تتجاوز الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، ولذلك فإن الدليل على التكامل المشترك قائم عند مستوى 5% وليس عند مستوى 1%.

3.6 تقديرات العلاقة في الأجل الطويل:

يعرض الجدول (5) تقديرات معاملات العلاقة طويلة الأجل المستخرجة من نموذج ARDL.

جدول (5) معاملات الأجل الطويل

المتغير	المعامل	القيمة الاحتمالية
LOILP	0.863***	0.0000
LGDP	−0.652***	0.0016
LEXR	0.304***	0.0036
Political Stability (PS)	0.199***	0.0000

ملاحظة: *** تشير إلى المعنوية الإحصائية عند مستوى 1%.

7. تقييم الفرضيات

1.7 تقييم الفرضية الاولى

المتغير التابع هو LTRADE.

- **أسعار النفط:**

بلغ معامل أسعار النفط (LOILP) نحو 0.863، وجاء موجباً ومعنوياً إحصائياً عند مستوى 1%, ونظراً إلى أن كلا من المتغير التابع وسعر النفط مستخدمان باللوغاريتم الطبيعي، فيمكن تفسير المعامل كمرونة طويلة الأجل، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط بنسبة 1% يرتبط بزيادة الانفتاح التجاري بنحو 0.86% في الأجل الطويل مع ثبات العوامل الأخرى.

وتتسق هذه النتيجة مع الخصائص الهيكلية للاقتصاد الليبي، حيث تشكل الصادرات النفطية الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات. ولذلك يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة قيمة التدفقات التجارية ولا سيما الصادرات، وبالتالي ارتفاع مؤشر التجارة الخارجية.

- **الناتج المحلي الإجمالي:**

جاء معامل LGDP سالباً ومعنوياً إحصائياً، وبلغ 0.652− وتشير النتيجة إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% ترتبط مع ثبات العوامل الأخرى بانخفاض مؤشر الانفتاح التجاري بنحو 0.65% في الأجل الطويل.

وتحتاج هذه النتيجة إلى تفسير حذر لأنها تختلف عن الإشارة الموجبة التي قد تُتوقع مبدئياً بين النشاط الاقتصادي والتجارة. ومن التفسيرات الممكنة أن المتغير التابع مقاس بوصفه التجارة نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فإن نمو الناتج المحلي بصورة أسرع من نمو الصادرات والواردات يمكن أن يؤدي حسابياً إلى انخفاض نسبة الانفتاح التجاري.

كما قد تعكس النتيجة خصائص الاقتصاد الليبي، حيث لا يؤدي نمو الناتج بالضرورة إلى توسع متناسب في القطاعات المنتجة للسلع والخدمات القابلة للتجارة الدولية.

- **سعر الصرف:**

بلغ معامل سعر الصرف (LEXR) نحو 0.304 وكان موجباً ومعنوياً إحصائياً عند مستوى 1%, ويشير ذلك إلى وجود علاقة موجبة طويلة الأجل بين ارتفاع عدد الدنانير اللازمة للحصول على الدولار ومؤشر التجارة الخارجية.

غير أن تفسير هذا المعامل يجب أن يتم بحذر نظراً إلى خصوصية نظام سعر الصرف في ليبيا، ولا سيما الفجوة التي ظهرت في بعض الفترات بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية. ولذلك فإن الإشارة الموجبة قد تعكس مجموعة من التأثيرات المتعلقة بقيمة الصادرات النفطية تكلفة الواردات والتعديلات التي شهدها سعر الصرف خلال فترة الدراسة.

- **الاستقرار السياسي:**

تمثل نتيجة Political Stability (PS) النتيجة الأساسية محل اهتمام الدراسة، فقد بلغ معامل الاستقرار السياسي 0.199، وكان موجباً ومعنوياً إحصائياً عند مستوى 1% ($p<0.001$).

ونظراً إلى أن مؤشر البنك الدولي المستخدم يتم تفسيره بحيث تشير القيم الأعلى إلى مستويات أفضل من الاستقرار السياسي، فإن الإشارة الموجبة تعني أن تحسن الاستقرار السياسي يرتبط بارتفاع مستوى التجارة الخارجية الليبية في الأجل الطويل، بعد التحكم في أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف.

وبالمقابل فإن انخفاض قيمة المؤشر أي (تدهور الاستقرار السياسي) يرتبط بانخفاض التجارة الخارجية، ويبدو هذا الارتباط منطقياً في الحالة الليبية، حيث يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار السياسي والأمني مباشرة في إنتاج النفط ونقله وتصديره، وإغلاق الموانئ والمنشآت النفطية، إضافة إلى تأثيره في البيئة الاقتصادية والتجارية بصورة عامة.

وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة لأنها توضح أن أداء التجارة الخارجية الليبية لا يرتبط فقط بالتغيرات في أسعار النفط العالمية، وإنما يظهر أيضاً ارتباطاً معنوياً بالظروف السياسية الداخلية حتى بعد إدراج سعر النفط ضمن النموذج.

ومع ذلك ونظراً إلى وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج كما سيظهر في الاختبارات التشخيصية، ينبغي التعامل مع مستويات المعنوية الإحصائية بحذر إلى حين إجراء اختبارات متانة إضافية.

2.7 تقييم الفرضية الثانية:

بناءً على الطريقة التي تم بها قياس المتغير السياسي، تتم إعادة صياغة الفرضية الثانية للدراسة على النحو التالي:

H_2: يؤثر الاستقرار السياسي تأثيراً موجباً ومعنوياً إحصائياً على التجارة الخارجية في ليبيا في الأجل الطويل بعد التحكم في أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف.

تتوافق نتائج الأجل الطويل مع الاتجاه المتوقع لهذه الفرضية، حيث جاء معامل Political Stability موجباً وبلغ 0.199، مع قيمة احتمالية أقل من 1%، وبالتالي تقدم التقديرات الأساسية دعماً تجريبياً للفرضية الثانية من حيث اتجاه المعامل والمعنوية الإحصائية في

نموذج ARDL المقدر. إلا أن هذه النتيجة يجب ألا تفسر باعتبارها دليلاً نهائياً قبل الأخذ في الاعتبار نتائج الاختبارات التشخيصية، وبصفة خاصة وجود ارتباط ذاتي في البواقي. ومن ثم فإن الاستنتاج الأكثر تحفظاً هو أن النتائج الأساسية تدعم H2، مع ضرورة التحقق من متانة الاستدلال الإحصائي باستخدام معالجة مناسبة للارتباط الذاتي أو مواصفات بديلة للنموذج.

1.2.7 معامل تصحيح الخطأ

بلغ معامل تصحيح الخطأ: ECT (−1) = −1.194 وكان معنويًا إحصائياً عند مستوى 1% (p=0.0006).

جدول (6) معامل تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	p−value
ECT (−1)	−1.194***	0.0006

تشير الإشارة السالبة والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ إلى وجود آلية تصحيح تعيد النظام نحو العلاقة التوازنية طويلة الأجل بعد حدوث اختلال قصير الأجل، وهو ما يتسق مع نتيجة اختبار التكامل المشترك، غير أن القيمة المطلقة للمعامل تبلغ أكثر من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن عملية العودة إلى التوازن تتسم بنمط overshooting؛ أي أن التعديل خلال الفترة الأولى يتجاوز مستوى الاختلال السابق قبل حدوث تصحيح معاكس في الفترة التالية.

ولا تعني هذه النتيجة بالضرورة غياب التقارب، لكنها تشير إلى أن عملية التعديل ليست أحادية الاتجاه، وهو أمر ينبغي تفسيره في ضوء محدودية حجم العينة وبنية الإبطاء المستخدمة.

2.2.7 الاختبارات التشخيصية

يعرض الجدول (7) نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج.

جدول (7) نتائج الاختبارات التشخيصية

الاختبار	الإحصائية	p−value	النتيجة
Jarque−Bera	0.052	0.974	لا تُرفض طبيعية البواقي
ARCH−LM (1)	0.0001	0.992	لا توجد أدلة علىARCH
Breusch−Godfrey LM (1)	6.889	0.009	وجود ارتباط ذاتي
Breusch−Godfrey LM (2)	11.091	0.004	وجود ارتباط ذاتي
Chow Test (2011)	1.474	0.260	لا يوجد كسر معنوي عند2011

تشير نتائج Jarque−Bera إلى عدم وجود دليل على انتهاك فرضية طبيعية البواقي، كما لا يشير اختبار ARCH−LM إلى وجود مشكلة في عدم تجانس التباين المشروط.

في المقابل، يكشف اختبار Breusch−Godfrey عن وجود ارتباط ذاتي معنوي في البواقي عند كل من التأخر الأول والثاني. وهذه النتيجة تمثل أهم قيد قياسي في النموذج الحالي، لأنها قد تؤثر في دقة الأخطاء المعيارية والاستدلال المتعلق بالمعنوية الإحصائية للمعاملات.

وقد يرتبط ذلك بصغر حجم العينة وبمحدودية عدد فترات الإبطاء الممكن تضمينها دون فقدان عدد كبير من درجات الحرية. ولذلك ينبغي إجراء تقديرات أو اختبارات متانة إضافية لمعالجة هذه المشكلة قبل تقديم النتائج باعتبارها نهائية.

ولا تلغي مشكلة الارتباط الذاتي نقاط التقدير نفسها بصورة تلقائية، لكنها تستدعي الحذر عند تفسير القيم الاحتمالية ومستويات المعنوية، وخصوصاً بالنسبة للنتيجة الأساسية المتعلقة بـPolitical Stability.

3.7 تقييم الفرضية الثالثة:

بلغت إحصائية اختبار Chow للكسر الهيكلي عند عام 2011 نحو 1.474 بقيمة احتمالية قدرها 0.260, وبما أن القيمة الاحتمالية تتجاوز مستوى معنوية 5%، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة باستقرار معاملات النموذج حول عام 2011، وبالتالي لا توجد أدلة إحصائية كافية على وجود كسر هيكلي منفرد ومفاجئ في العلاقة عند هذه السنة تحديداً.

ولا تعني هذه النتيجة أن الأحداث السياسية التي بدأت في عام 2011 لم تؤثر في التجارة الخارجية الليبية، بل يمكن تفسيرها على أن التأثير السياسي لم يحدث بالضرورة في صورة تحول لحظي عند نقطة زمنية واحدة، وإنما ربما ظهر في صورة تدهور مؤسسي وسياسي ممتد خلال السنوات اللاحقة.

ويعزز هذا التفسير أن إضافة متغير صوري لفترة ما بعد 2011 إلى جانب مؤشر Political Stability تؤدي إلى تداخل قوي بين المتغيرين، نظراً إلى استمرار المستويات المنخفضة من الاستقرار السياسي خلال معظم فترة ما بعد 2011, ومن ثم يبدو استخدام مؤشر Political Stability المستمر أكثر ملاءمة لالتقاط التغير السنوي في الظروف السياسية من متغير صوري بسيط يقسم الفترة إلى مرحلتين فقط.

وبناء على ذلك لا تحصل الفرضية الثالثة التي تفترض وجود كسر هيكلي عند عام 2011 تحديداً على دعم من اختبار Chow الحالي. ومع ذلك يظل من المناسب استخدام اختبار Bai–Perron للكشف عن كسور متعددة وتحديد تواريخها داخلياً دون فرض عام 2011 مسبقاً (Bai & Perron, 2003).

8. خلاصة اختبار فرضيات الدراسة:

يمكن تلخيص النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة كما يلي:

جدول (8) تلخيص النتائج المتعلقة بالفرضيات

الحكم	الدليل التجريبي	الفرضية
مدعومة	F = 4.261 وتتجاوز الحد الأعلى I(1) عند مستوى 5%	H_1: توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التجارة الخارجية ومحدداتها
مدعومة مبدئياً، مع تحفظ تشخيصي	معامل PS = 0.199 ، موجب ومعنوي في التقدير الأساسي	H_2: يؤثر الاستقرار السياسي إيجابياً في التجارة الخارجية الليبية في الأجل الطويل بعد التحكم في أسعار النفط و GDP وسعر الصرف
غير مدعومة عند 2011	Chow p = 0.260	H_3: يوجد كسر هيكلي في العلاقة عند عام 2011

وبصفة عامة تقدم النتائج دليلاً على وجود علاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية الليبية ومحدداتها الاقتصادية والسياسية، وتبرز كلا من أسعار النفط والاستقرار السياسي باعتبارهما من المتغيرات المرتبطة بصورة موجبة ومعنوية بالتجارة الخارجية في تقديرات الأجل الطويل. وتتمثل النتيجة الرئيسية للدراسة في أن ارتفاع مستوى Political Stability يرتبط بارتفاع التجارة الخارجية الليبية، بينما يرتبط تدهور الاستقرار السياسي بانخفاضها، بعد التحكم في أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف. ومن ثم تشير النتائج إلى أن تفسير

أداء القطاع الخارجي الليبي بالاعتماد على تقلبات سوق النفط وحدها قد يكون غير كافٍ، وأن البيئة السياسية والمؤسسية تمثل بعداً إضافياً مهماً لفهم ديناميكيات التجارة.

ومع ذلك فإن وجود ارتباط ذاتي معنوي في بواقي النموذج يستدعي التعامل بحذر مع الاستدلال الإحصائي، ويوفر مبرراً لإجراء اختبارات متانة إضافية قبل اعتماد الاستنتاجات النهائية.

9. الخاتمة:

تدعم النتائج الفكرة الأساسية للدراسة بأن التجارة الخارجية الليبية تتأثر بمزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية، فأسعار النفط تمثل عاملاً رئيسياً في تفسير تحركات التجارة في الأجل الطويل، إلا أن الاستقرار السياسي يحتفظ بتأثير موجب ومعنوي حتى بعد التحكم في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن عدم الاستقرار السياسي لا يمثل مجرد عامل مصاحب للصدمات النفطية، وإنما يشكل قيداً مستقلاً على أداء القطاع الخارجي، وفي المقابل فإن عدم وجود كسر هيكلي معنوي عند عام 2011 يوحي بأن التأثير السياسي ربما كان تراكمياً ومستمراً عبر الزمن بدلاً من كونه صدمة منفردة عند نقطة واحدة.

ومع ذلك، ينبغي النظر إلى هذه الاستنتاجات في ضوء القيود القياسية للدراسة، ولا سيما الحجم المحدود للعينة ووجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج الأساسي. ومن ثم فإن إجراء اختبارات متانة إضافية واستخدام مواصفات بديلة، بما في ذلك تحليل الصادرات والواردات بصورة منفصلة واختبارات الكسور الهيكلية المتعددة، من شأنه أن يعزز الثقة في النتائج ويوفر فهماً أعمق لآليات تأثير الاستقرار السياسي في التجارة الخارجية الليبية.

ومن ناحية أخرى فإن النتائج تحمل عدداً من الدلالات المهمة للسياسة الاقتصادية في ليبيا منها:

- تؤكد الأهمية الكبيرة لأسعار النفط استمرار تعرض التجارة الخارجية للصدمات الخارجية وهذا يعني أن استقرار القطاع الخارجي سيظل محدوداً ما لم تتوسع القاعدة التصديرية خارج قطاع الهيدروكربونات.
- تشير العلاقة الموجبة بين Political Stability والتجارة الخارجية إلى أن تحسين البيئة السياسية والمؤسسية ليس مجرد هدف سياسي، بل يمثل أيضاً شرطاً اقتصادياً لتحسين قدرة ليبيا على الإنتاج والتصدير والانخراط المستقر في التجارة الدولية.

ويتوافق ذلك مع توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تؤكد أهمية تحقيق الاستقرار السياسي، وتحسين إدارة الموارد النفطية، وتوحيد المؤسسات، وتنويع الاقتصاد لتقليل تعرض ليبيا للصدمات النفطية والسياسية (World Bank, 2025; IMF, 2025).

- توضح النتائج أن ارتفاع أسعار النفط لا ينبغي أن يُنظر إليه بديلاً عن الإصلاحات الهيكلية، فقد تدعم الأسعار المرتفعة التجارة والإيرادات في الأجل القصير والمتوسط، إلا أن الاعتماد المستمر على النفط يجعل الأداء الخارجي شديد التأثر بعوامل لا تملك ليبيا السيطرة عليها.

وعليه تشير النتائج مجتمعة إلى أن تحسين أداء التجارة الخارجية الليبية يتطلب استراتيجية ذات مسارين متكاملين: تعزيز الاستقرار السياسي والمؤسسي من جهة، وتنويع الإنتاج والصادرات بعيداً عن الاعتماد شبه الكامل على النفط من جهة أخرى.

المراجع:

بن سانية، عبد الرحمن (2013). "أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي – الاقتصاد المصري نموذجاً". مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 18، ص 140–148، جامعة غرداية، الجزائر.

سرتية، حسين صالح (2021). "جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة". مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2 (11)،7-12, مركز الأبرار للدراسات الإنسانية، السودان.

غيث، سالم عبد السالم (2021). "التنمية البشرية ومؤشراتها في ليبيا: دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2018". مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث،11, المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.

الكيلاني، سليمان رمضان (2024). "أثر عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2020)". مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 11(1)،202-218, جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا.

البنك الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر في ليبيا، إصدارات مختلفة.

مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16(3), 289–326.

Engle, R. F., & Granger, C. W. J. (1987). Co-integration and error correction: Representation, estimation, and testing. Econometrica, 55(2), 251–276.

Bai, J., & Perron, P. (2003). Computation and analysis of multiple structural change models. Journal of Applied Econometrics, 18(1), 1–22.

Carmignani, F. (2003). Political instability, uncertainty and economics. Journal of Economic Surveys, 17(1), 1–2.

Hewitt, C. (1993). Consequences of political violence. Brookfield: Dartmouth.

World Bank. World Development Indicators (WDI) database. https://data.worldbank.org

World Bank. Worldwide Governance Indicators (WGI) database. https://info.worldbank.org/governance/wgi

World Bank / WITS. Libya Trade Summary. https://wits.worldbank.org/CountrySnapshot/en/LBY

UNCTAD. UNCTADstat database. https://unctadstat.unctad.org

Trading Economics (2026). Libya Exports / GDP / Economic Indicators. https://tradingeconomics.com/libya

Bai, J., & Perron, P. (2003). Computation and analysis of multiple structural change models. *Journal of Applied Econometrics, 18*(1), 1–22.

Carmignani, F. (2003). Political instability, uncertainty and economics. *Journal of Economic Surveys, 17*(1), 1–54.

Energy Information Administration (EIA). (2024). *Libya: Country Analysis Brief*.

International Monetary Fund (IMF). (2024). *Libya: 2024 Article IV Consultation*. IMF Country Report No. 24/206.

International Monetary Fund (IMF). (2025). *Libya: 2025 Article IV Consultation*.

- Raheem, I. D. (2017). Asymmetry and break effects of oil price–macroeconomic fundamentals dynamics: The trade effect channel. *The Journal of Economic Asymmetries, 16*, 12–25.
- World Bank. (2024). *Libya Economic Monitor: Libya's Economic Outlook—Pathways to Sustainable Growth and Increased Productivity*.
- World Bank. (2025). *Libya Economic Monitor: Leveling the Playing Field Towards Private Sector Growt*